السويد
Sverige

ECONOMIC RESEARCH FORUM
منتدى البحوث الاقتصادية

منظمة العمل الدولية

ADWA'
النهوض ببرنامج العمل اللائق في شمال أفريقيا

التقرير الإقليمي الثاني حول الوظائف والنمو في شمال إفريقيا (٢٠١٨-٢٠٢١): التطورات في عصر كوفيد -١٩

من إعداد: محب سعيد وشهير زكي

التاريخ: 25 أكتوبر 2022

حالة مصر

International Labour Organization | ADWA' Advancing the Decent Work Agenda in North Africa

ECONOMIC RESEARCH FORUM منتدى البحوث الاقتصادية

Sweden Sverige

العناوين الرئيسية

- تطورات الاقتصاد الكلي
- تطورات سوق العمل
- الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسات

العناوين الرئيسية

- تطورات الاقتصاد الكلي
- تطورات سوق العمل
- الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسات

مرونة الاقتصاد الكلي

- كان الاقتصاد المصري أكثر مرونة نسبيًا من الاقتصادات المماثلة الأخرى في المنطقة.
- كانت مصر الدولة الوحيدة التي حافظت على معدلات نمو إيجابية (حيث انخفضت من 5.6 في المائة في عام 2019 إلى 3.6 في المائة في عام 2020). وكان الانخفاض أكثر وضوحًا في تونس والمغرب، اللتان كانت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فيهما -8.7 و -6.3 في المائة في عام 2020، بعد أن كانت 1.3 و 2.6 في المائة، على التوالي، في عام 2019.

شكل 1: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية)

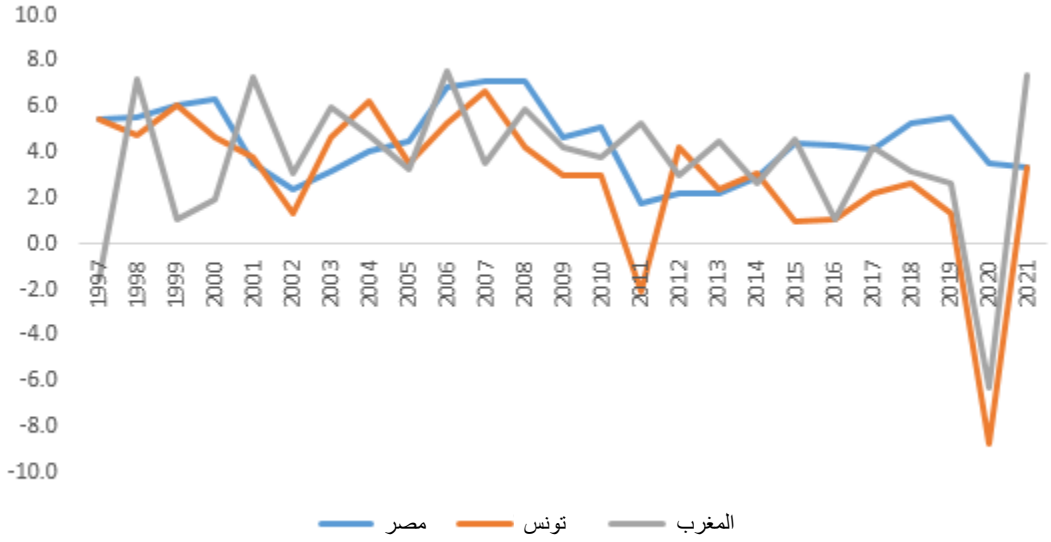

المصدر: مجموعة بيانات مؤشرات التنمية العالمية على الإنترنت

نمو قائم على كثافة رأس المال

في ظل تعطل سلاسل الإمداد وانخفاض الصادرات والاستثمارات، عانت عدة قطاعات جراء الوباء وخاصة قطاع التصنيع غير النفطي (الذي انخفض بنسبة 3.5 في المائة على أساس سنوي بين عامي 2019 و 2020) والسياحة (التي انخفضت بنسبة 17.3 في المائة خلال نفس الفترة). واستمر هذا الاتجاه التنازلي خلال السنة المالية التالية، حيث انخفض هذان القطاعان بنسبة 6.5 و26.7 في المائة على التوالي.

أما القطاعات التي شهدت معدل نمو كبير كانت بشكل رئيسي كثيفة رأس المال، مثل البترول (زيادة بنسبة 17.3 في المائة)، والبناء (زيادة بنسبة 4.4 في المائة)، بالإضافة إلى بعض الخدمات، وخاصة الاتصالات (زيادة بنسبة 15.2 في المائة) تزامنًا مع التحول إلى التعليم عبر الإنترنت والعمل عن بعد.

شكل 2: الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي (معدل النمو بالنسبة المئوية)

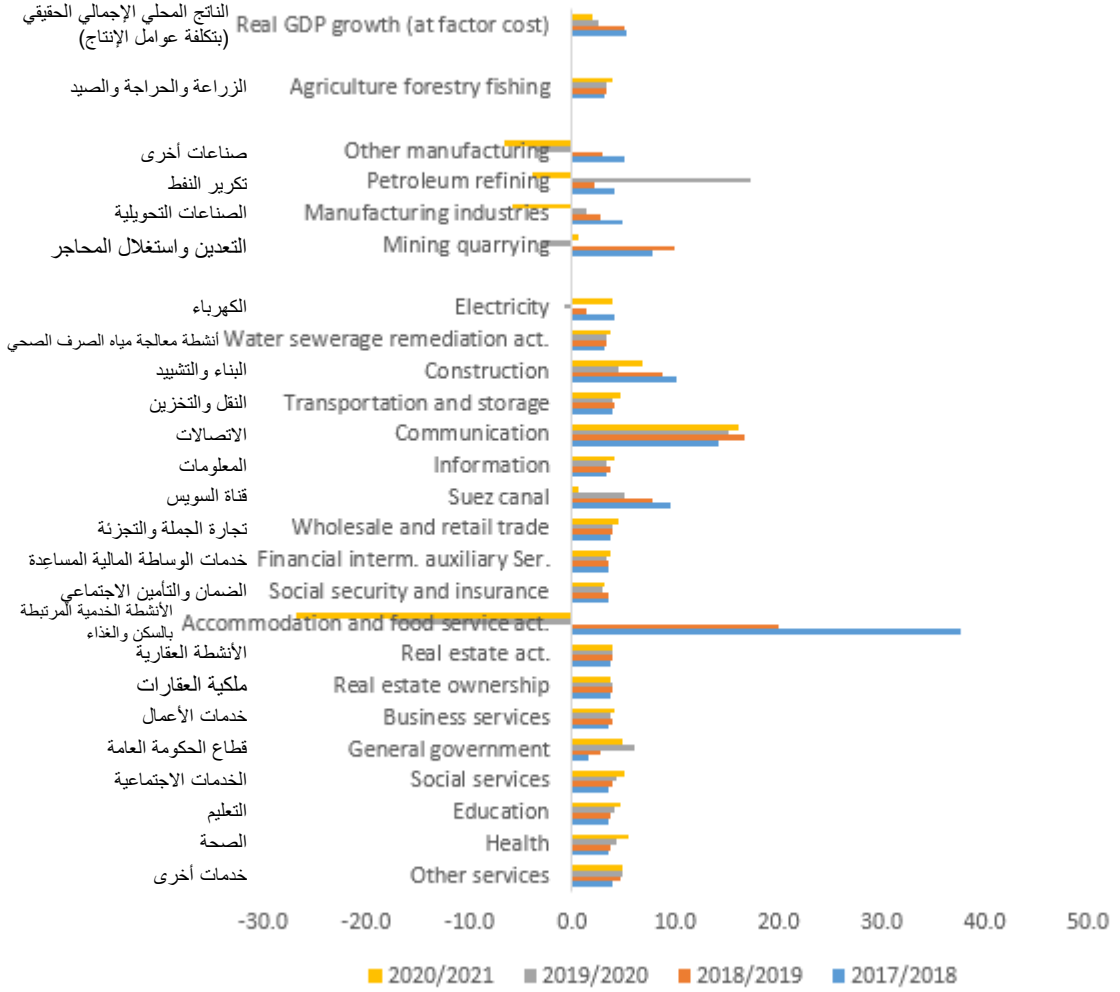

المصدر: إعداد المؤلفين، باستخدام مجموعة بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية على الإنترنت

International Labour Organization
ADWA' Advancing the Decent Work Agenda in North Africa
ECONOMIC RESEARCH FORUM
منتدى البحوث الاقتصادية
Sweden Sverige

مزاحمة اقتصادية؟

على المستوى المحلي، بالإضافة إلى انخفاض الطلب، ارتبطت الزيادة في الائتمان المحلي المقدم للحكومة من قبل القطاع المالي (من 64 في المائة في عام 2017 إلى 67 في المائة في عام 2020) بانخفاض متزامن في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (21 في المائة، بعدما كان 24 في المائة خلال نفس الفترة). ولقد استخدم هذا الائتمان الحكومي بشكل أساسي لتمويل العجز المالي والدين المحلي.

شكل 3: الائتمان المحلي (النسبة المئوية من إجمالي الائتمان المحلي)

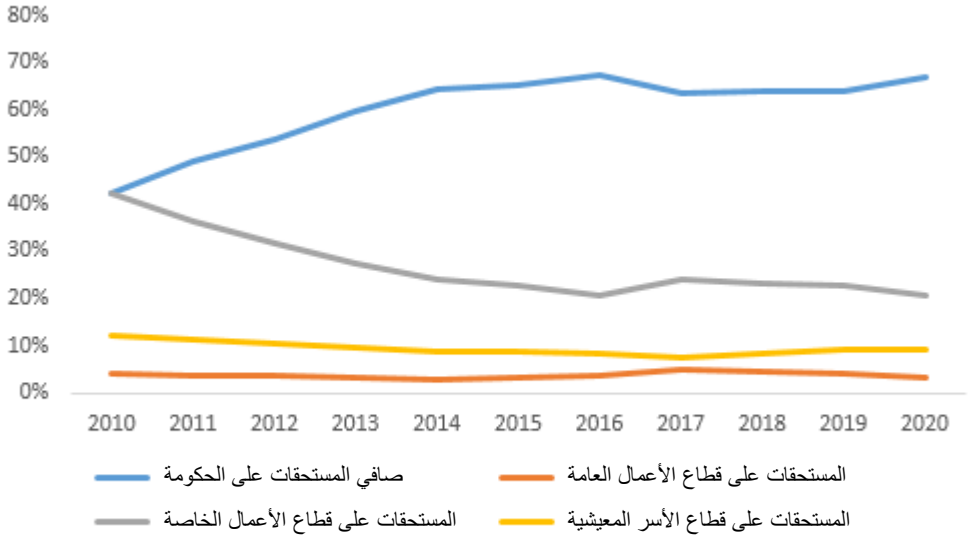

المصدر: إعداد المؤلفين، باستخدام مجموعة بيانات البنك المركزي المصري على الإنترنت

مناخ الاستثمار

يعد أحد الأسباب الأخرى المهمة وراء انخفاض الاستثمار المحلي هو تدهور مناخ الاستثمار، كما هو موضح في الشكل 4. وفي حقيقة الأمر فإنه وفقًا لمسح البنك الدولي للشركات، زادت حصة الشركات المصرية التي أشارت إلى أن ممارسات القطاع غير الرسمي، والفساد، وإدارة الضرائب، ومعدلات الضرائب، والجمارك، واللوائح التجارية قد شكلت بالنسبة لها قيود تجارية رئيسية بين عامي 2016 و2020.

شكل 4: حصة الشركات المصرية التي اعتبرت أن القيود الموضوعة على الأعمال صارمة

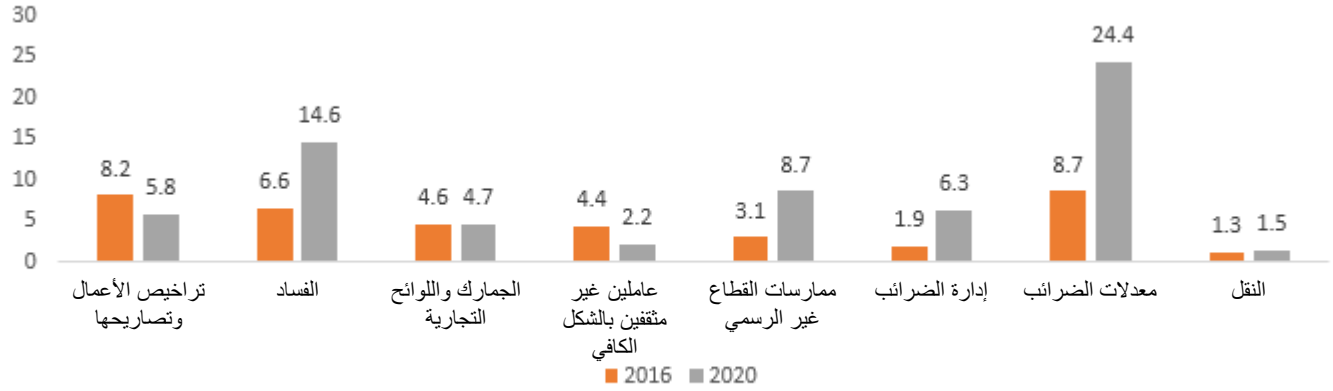

المصدر: إعداد المؤلفين، باستخدام مجموعة بيانات مسح البنك الدولي للشركات على الإنترنت

تقلبات الصادرات والاستثمارات

وعلى مستوى الدورات الاقتصادية، وبسبب الوباء، تُظهر لنا نظرة تفصيلية على مكونات الطلب أنه في حين زاد الاستهلاك الحكومي والخاص من 9.5 إلى 9.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ومن 80.8 إلى 83.7 في المائة على التوالي، فقد انخفض الاستثمار والصادرات بشكل ملحوظ بنسبة 20.9 و 21.7 في المائة مقارنة بالسنة المالية 2019.

الشكل 6: معدلات نمو مكونات الناتج المحلي الإجمالي

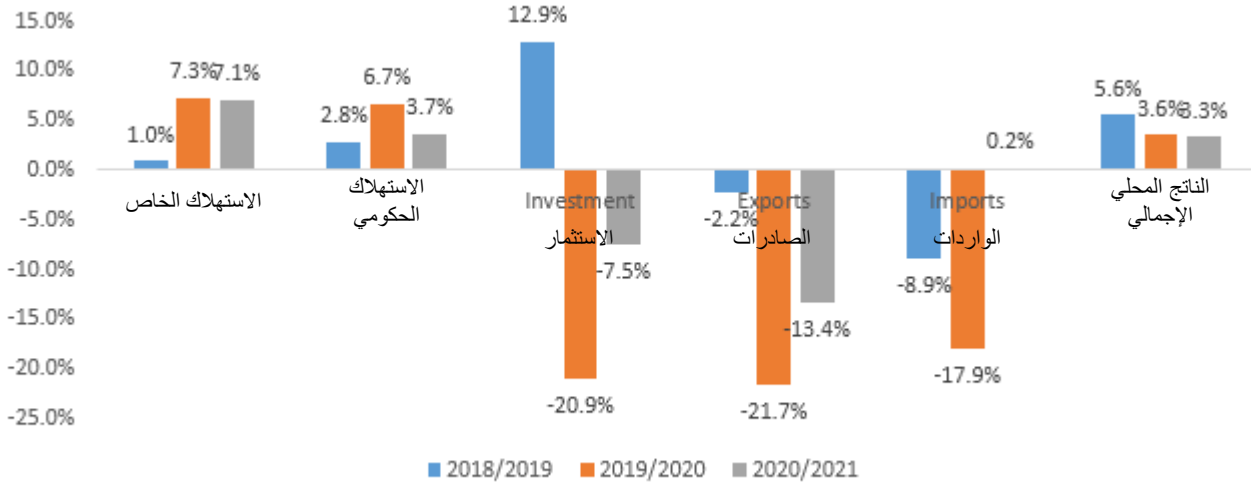

المصدر: إعداد المؤلفين، باستخدام مجموعة بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية على الإنترنت

موقف خارجي أكثر هشاشة

تزامنًا مع زيادة الاحتياطيات الأجنبية (نتيجة للودائع أو القروض الأجنبية)، ازداد الدين الخارجي بشكل كبير، كما هو موضح في الشكل 7. وفي الواقع، زادت حصة الدين الخارجي من الدخل القومي من 21.1 في المائة في عام 2016 إلى 37.2 في المائة في 2020. وعلاوة على ذلك، زادت حصة الدين قصير الأجل من الاحتياطيات الأجنبية بين عامي 2019 و2020 من 20.7 في المائة إلى 30.7 في المائة، مما زاد من الضغط على احتياطيات العملة الأجنبية لمصر (وذلك نتيجة للضغط الذي تسبب فيه انخفاض السياحة والصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر).

شكل 7: الدين الخارجي

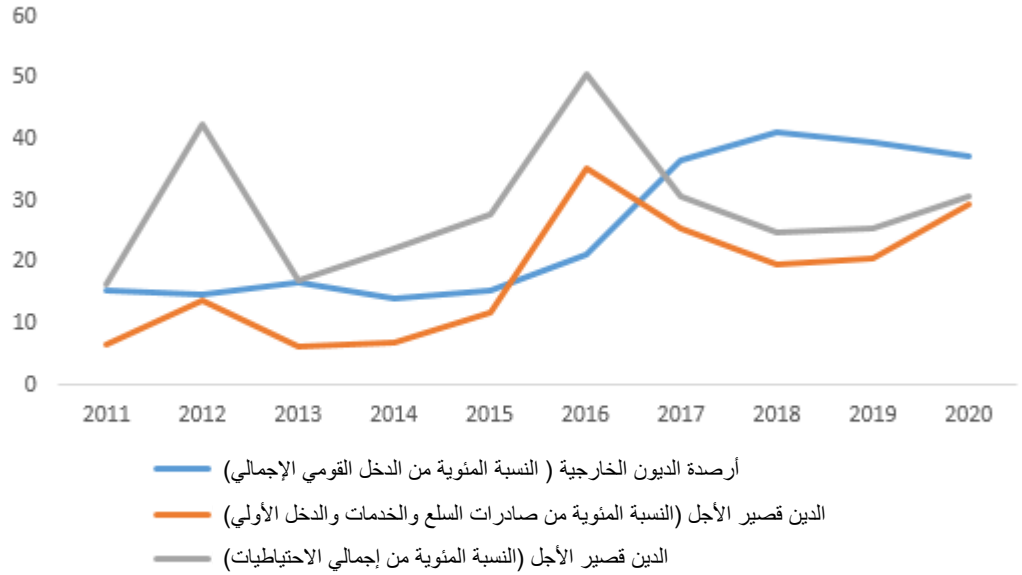

المصدر: مجموعة بيانات مؤشرات التنمية العالمية على الإنترنت

العناوين الرئيسية

- تطورات الاقتصاد الكلي
- تطورات سوق العمل
- الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسات

تطورات سوق العمل في مصر

نستطيع أن نستنتج في ضوء تطورات الاقتصاد الكلي المعروضة أعلاه أن سوق العمل في وضع أكثر هشاشة، وتميزه السمات التالية:

- انخفاض المساهمة في القيمة المضافة وفي تشغيل القطاعات كثيفة العمالة، وخاصة قطاع الصناعات التحويلية.
- انخفاض معدلات التشغيل وارتفاع نسبة الباحثين عن العمل المصابين بالإحباط.
- تمثل النساء والشباب وذوي المستويات التعليمية المنخفضة الفئات الأكثر ضعفاً من حيث الوصول إلى سوق العمل ومن حيث نوعية الوظائف التي يحصلون عليها.

نعرض هنا مجموعتين من المؤشرات:

- مؤشرات كمية: المشاركة في القوى العاملة، والتشغيل ، والبطالة.

- مؤشرات نوعية
  - العمالة غير الرسمية
  - العمالة الناقصة الظرفية
  - الشباب خارج دائرة العمالة أو التعليم أو التدريب

معدل مشاركة القوى العاملة

- ظهر تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على معدل مشاركة القوى العاملة في الربع الثاني من عام 2020: حيث انخفض معدل مشاركة القوى العاملة (LFP) إلى 40,7% مقارنة بـ 43,7% خلال الربع نفسه من عام 2019. وقد تحسن المؤشر تحسنًا ملحوظًا بعد ذلك، حيث بلغ 45,3% في الربع الرابع من عام 2020، ثم وصل 46,7% في الربع الثالث من عام 2021.
- وجود تفاوتات جنسانية هائلة.

➢ بلغ معدل مشاركة القوى العاملة للذكور نسبة 72,5%، وهو ما يزيد عن معدل الإناث (16,8%) بأربع مرات بحلول الربع الرابع من عام 2020.

➢ زادت نسبة الانخفاض في معدلات مشاركة القوى العاملة بعد جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) بين الإناث (12,3% في الربع الثاني من عام 2020 مقابل 16,8% في الربع الأول من عام 2020) أكثر من الذكور (68% في الربع الثاني من عام 2020 مقابل 70,6% في الربع الأول من عام 2020).

➢ شهدت النساء الحاصلات على تعليم عالي أعلى نسبة انخفاض في معدلات المشاركة؛ حيث بلغت 37,9% في الربع الثاني من عام 2020، بعدما كانت تبلغ 47,9% في الربع الأول من عام 2020.

الشكل 1: المشاركة ربع السنوية في القوى العاملة حسب النوع الاجتماعي والتعليم (2018-2021)

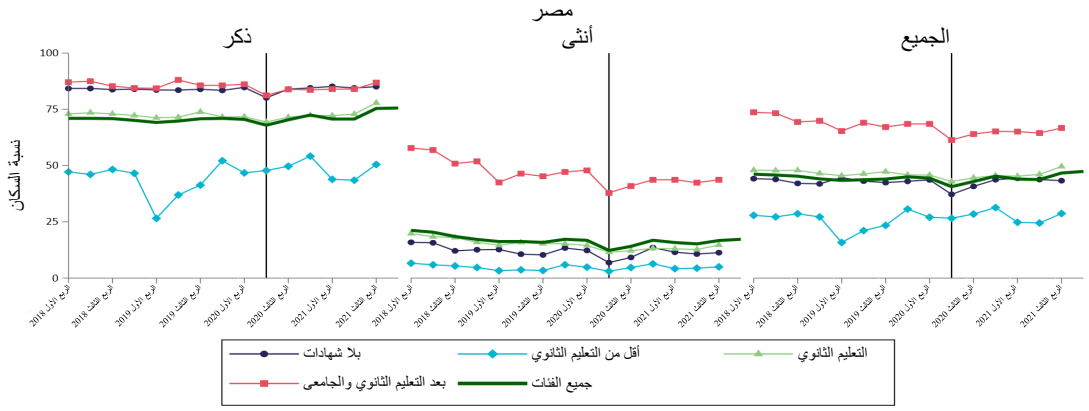

International Labour Organization | ADWA' Advancing the Decent Work Agenda in North Africa

ECONOMIC RESEARCH FORUM منتدى البحوث الاقتصادية

Sweden Sverige

نسبة العمالة إلى عدد السكان

- نلاحظ التفاوتات الجنسانية نفسها واتجاهات التعافي المماثلة كما لوحظت في معدلات مشاركة القوى العاملة.
  - تعافى معدل العمالة الكلي، حيث وصل إلى 43,1% في الربع الثالث من عام 2021 بعد أن شهد انخفاضًا بنسبة 36,7% في الربع الثاني من عام 2020.
- عانى الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا)، والذين غالبًا ما يكافحون للانتقال من المدارس إلى سوق العمل، من معدلات عمالة أقل مقارنة بغيرها من الفئات العمرية طوال تلك الفترة.
  - ومع ذلك، زادت نسبة عمالة الشباب إلى 20,9% في الربع الثالث من عام 2021، مقارنة بـ 18,4% في الربع الثالث من عام 2018

الشكل 2: معدل العمالة الربع سنوية حسب النوع الاجتماعي والعمر (2018-2021)

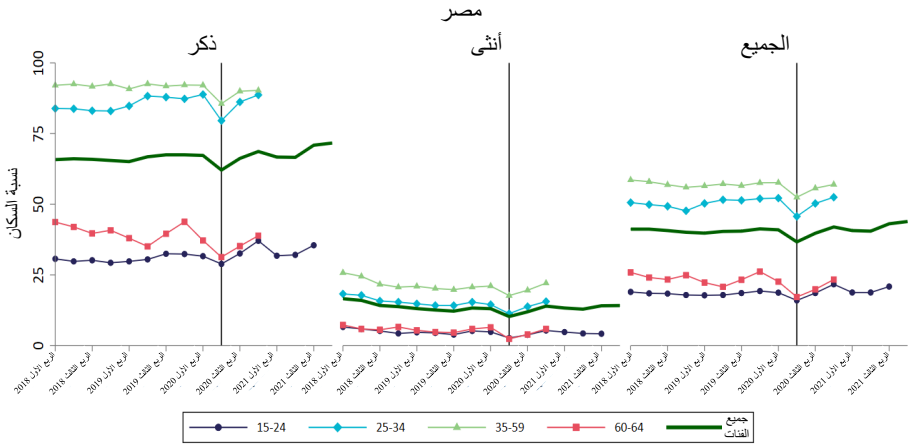

الشكل 3: معدل العمالة الربع سنوية حسب النوع الاجتماعي والتعليم (2018-2021)

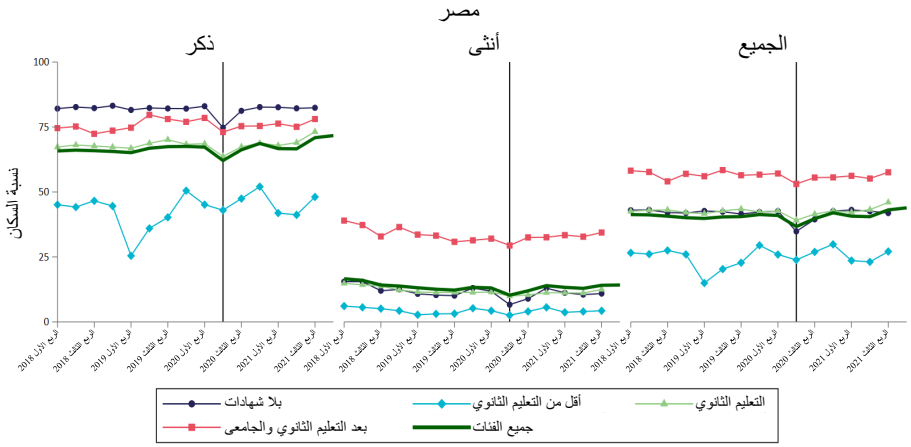

International Labour Organization | ADWA' Advancing the Decent Work Agenda in North Africa

ECONOMIC RESEARCH FORUM منتدى البحوث الاقتصادية

Sweden Sverige

معدل البطالة

- أدت صدمة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى ارتفاع المعدل البطالة الكلي في الربع الثاني من عام 2020، حيث وصلت إلى 9,8% مقارنة بـ 7,6% في الربع الثاني من عام 2019.

  - انخفض معدل البطالة بعد ذلك إلى 7,5% في الربع الثالث من عام 2020، وهو ما يعد أقل من مستويات ما قبل الجائحة.

- عانت النساء من معدلات بطالة أعلى من الرجال خلال هذه الفترة، كما كان منذ فجر التاريخ في مصر.

  - إن أكثر من نصف الشابات (51,6%) عاطلات عن العمل في الربع الثاني من عام 2020، مقارنة بـ 49,9% في الربع الثاني من عام 2018.

  - ومع ذلك، أثرت الجائحة تأثيرًا أكبر على الرجال، حيث تضاعفت معدلات بطالة الذكور في الربع الثاني من عام 2020 لتصل إلى 8,6% مقارنة بـ 4,3% في الربع الثاني من عام 2019.

- ارتفعت البطالة خاصةً بين خريجي مرحلة ما بعد الثانوية وقلت بين الحاصلين على شهادات.

  - ومع ذلك، شهدت الحاصلات على تعليم عالي أعلى انخفاض في معدلات البطالة (22,3% في الربع الثاني من عام 2020 مقابل 33,1% في الربع الأول من عام 2020)، حيث كان من المرجح أن يجدن فرص عمل أكثر من غيرهن في المستويات التعليمية الأخرى.

الشكل 4: معدل البطالة الربع سنوي حسب النوع الاجتماعي والعمر (2018-2021)

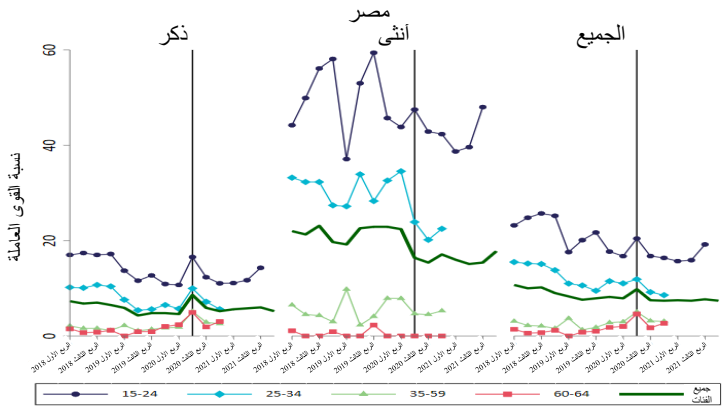

الشكل 5: معدل البطالة الربع سنوي حسب النوع الاجتماعي والتعليم (2018-2021)

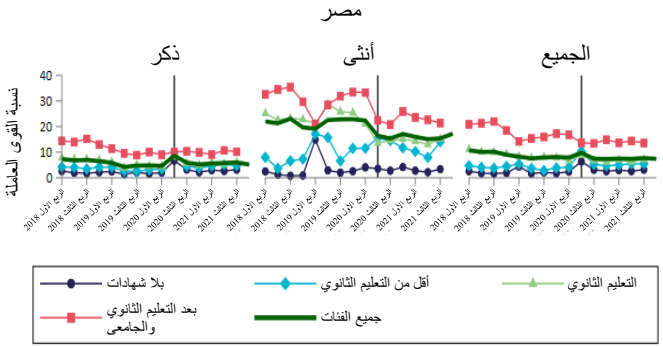

International Labour Organization | ADWA' Advancing the Decent Work Agenda in North Africa

ECONOMIC RESEARCH FORUM منتدى البحوث الاقتصادية

Sweden Sverige

الشباب خارج التعليم أو العمل أو التدريب (NEET)

- أكثر من ربع الشباب المصري (26.3٪) خارج التعليم أو العمل أو التدريب بحلول الربع الرابع من عام 2020.
- بلغ معدل الشابات خارج التعليم أو العمل أو التدريب 45,8% في الربع الرابع من عام 2020، وهو ما يعد أعلى بخمس مرات من معدل الذكور (8,1%).
- كان خريجو مرحلة ما بعد الثانوية الأقل مشاركة في العمل أو التدريب خلال هذه الفترة، مما يشير إلى عدم توافق مهارات الخريجين مع فرص العمل والتدريب المتاحة

الشكل 6: المعدل الربع سنوى للشباب خارج التعليم أو العمل أو التدريب حسب النوع الاجتماعي والتعليم (2018-2021)

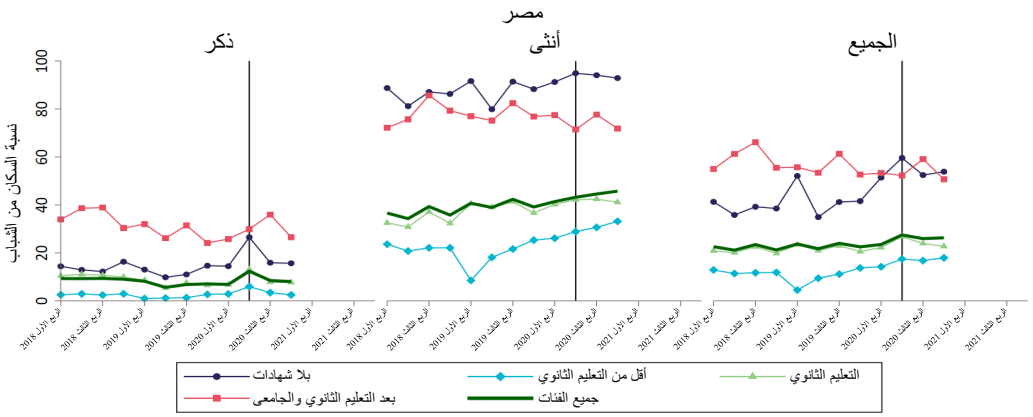

معدل العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت

- تنخفض العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت في مصر، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل 2,6% في الربع الرابع من عام 2019 و4,8% في الربع الرابع من عام 2020.

- بلغت معدلات العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت 5,1% بين الذكور و3,2% بين الإناث في الربع الرابع من عام 2020، مقارنة بـ 1,4% للذكور و0.7% للإناث في الربع الرابع من عام 2018.

- تزداد العمالة الناقصة بين النساء والرجال الأقل تعليمًا (غير الحاصلين على شهادة) وتقل بين الأكثر تعليمًا (خريجي مرحلة ما بعد التعليم الثانوي والمراحل التالية لها).

- ارتفع معدل البطالة الناقصة بين العاملين بأجر في القطاع الخاص غير النظامي من 2,9٪ في الربع الرابع من عام 2018 إلى 7,7٪ في الربع الرابع من عام 2020.

➢ في حين بلغت نسبة العمالة الناقصة في القطاع العام 0,6% في الربع الرابع من عام 2020.

الشكل 7: العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت حسب النوع الاجتماعي والتعليم

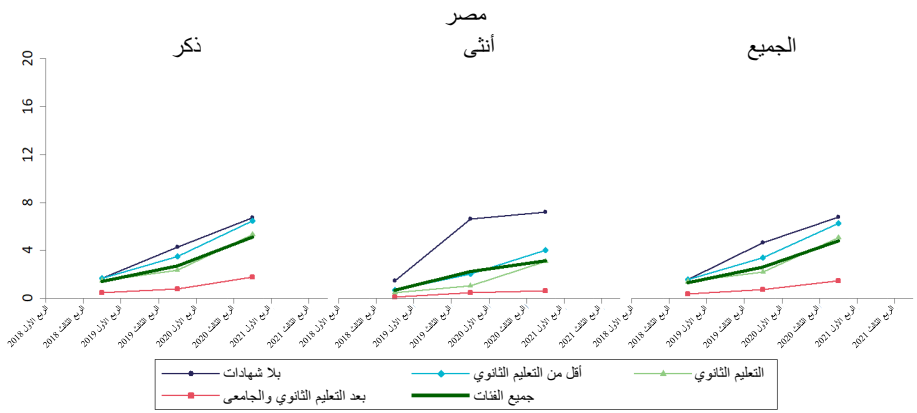

الشكل 8: معدل العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت حسب نوع العمالة

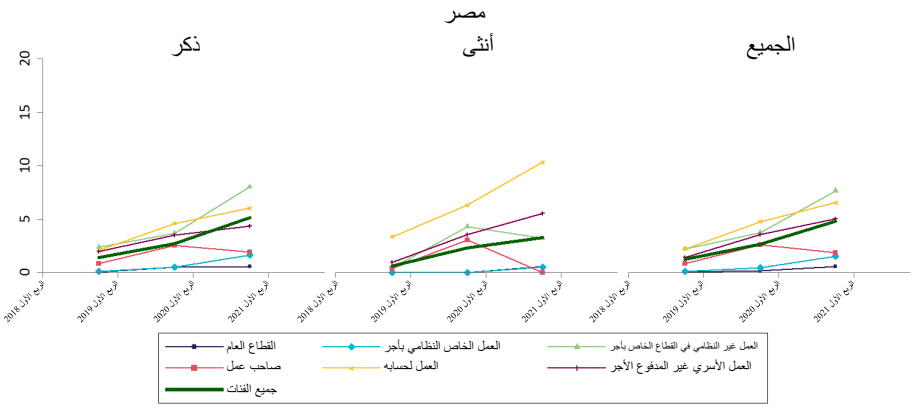

International Labour Organization | ADWA' Advancing the Decent Work Agenda in North Africa

ECONOMIC RESEARCH FORUM منتدى البحوث الاقتصادية

Sweden Sverige

نوع العمالة

- في المجمل، بحلول الربع الرابع من عام 2020، كان 40٪ من العمال المصريين يعملون بأجر في القطاع الخاص، و20٪ يعملون في القطاع العام، و16٪ يعملون لحسابهم الخاص.

- بينما تعمل النسبة الأكبر من الإناث في القطاع العام (52%)، إلا أن عمالة الذكور تتركز بصفة أساسية في العمل غير الرسمي بأجر في القطاع الخاص (42% في الربع الثاني من عام 2020).

  - يمكن تفسير الارتفاع نسبة عمل الإناث في القطاع العام بأنه اتجاه نحو التحول لمصادر دخل أكثر ثباتًا بعد جائحة كورونا (كوفيد-19).

الشكل 8: معدل العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت وفقًا لنوع العمالة

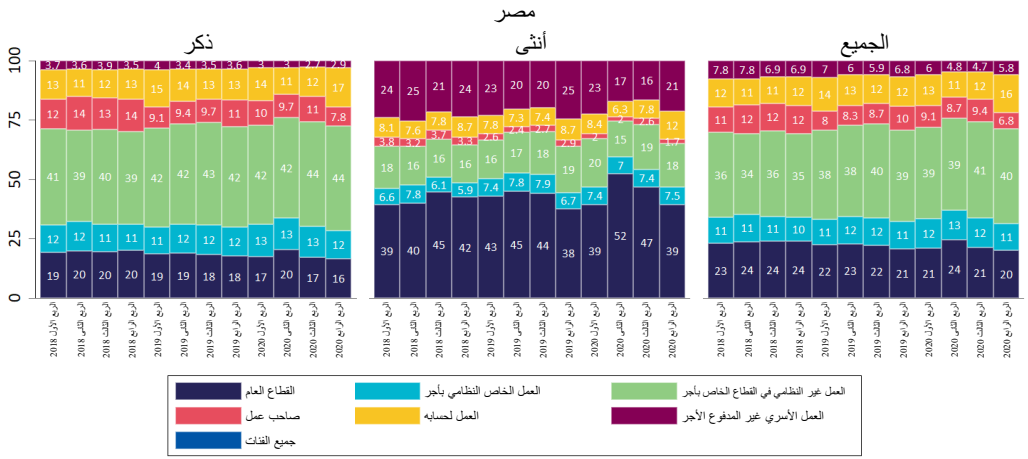

العمالة وفقًا للنشاط الاقتصادي

- اعتبارًا من الربع الرابع من عام 2020، كان أكبر قطاعين اقتصاديين في مصر هما:
  - قطاع التجارة والنقل والإقامة (27% من إجمالي العمال) وقطاع الزراعة (20%).

- تركزت عمالة الذكور في قطاع التجارة والنقل والإقامة طوال الفترة المذكورة.
  - ومع ذلك، في الربع الثاني من عام 2020، انخفضت النسبة إلى 26% في الربع الثاني من عام 2020 (بعدما كانت 29% في الربع الأول من عام 2020)، وذلك على حساب ارتفاع العمالة الزراعية والإدارة العامة، والتعليم، والصحة.

- تركزت عمالة الإناث بصفة أساسية في قطاعات الإدارة العامة، والتعليم، والصحة.
  - خاصة بعد جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، حيث سجلت ارتفاعًا وصل إلى 53% في الربع الثاني من عام 2020، انطلاقًا من 44% في الربع الأول من عام 2020.

الشكل 8: نسبة العمالة وفقًا للنشاط الاقتصادي والنوع الاجتماعي

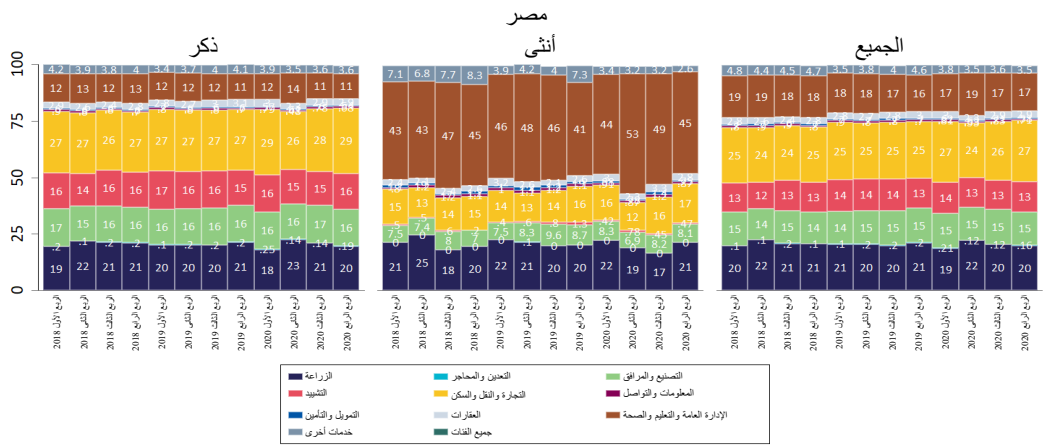

International Labour Organization | ADWA' Advancing the Decent Work Agenda in North Africa

ECONOMIC RESEARCH FORUM منتدى البحوث الاقتصادية

Sweden Sverige

العناوين الرئيسية

- تطورات الاقتصاد الكلي
- تطورات سوق العمل
- الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسات

الاستنتاجات

- ساهمت إصلاحات 2016 المصرية الشاملة في تحقيق نمو إيجابي أثناء تفشي الجائحة، ولكن لم يصاحب هذا النمو الاقتصادي مستويات من توفير فرص عمل مستدامة.

- حددنا 5 تحديات اقتصاد كلي رئيسية:

  - قطاعات نمو اقتصادي تتسم بكثافة رأس المال، حيث شهدت قطاعات مثل البترول، والبناء، والاتصالات معدلات نمو كبيرة في أعقاب الجائحة.
  - أثر ظاهرة المزاحمة المرتبط بزيادة المطالبات على الحكومة وانخفاض المطالبات على القطاع الخاص بين عامي 2010 و2020.
  - مناخ استثماري متدهور بسبب مساهمته المحتملة في النمو، وبالتالي العمالة.
  - تقلب الصادرات والاستثمار بسبب انخفاض الطلب من شركاء مصر الرئيسيين في مجال التجارة.
  - ارتفع الدين الخارجي ارتفاعًا هائلًا مع زيادة الاحتياطيات الأجنبية، مما رفع من الضغط على العملة الأجنبية في مصر التي تأثرت بالفعل بتراجع السياحة، والصادرات، والاستثمار الأجنبي المباشر.

- تضع جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) مزيدًا من الضغط على تحديات سوق العمل، تمثل فيما يلي:

  - انخفاض نسبي في معدلات مشاركة القوى العاملة ونسبة العمالة إلى عدد السكان.
  - ارتفاع نسبي في معدل البطالة، خاصة بين الشباب والنساء.
  - وجود تفاوتات جنسانية مهمة، حيث ترتفع نسبة الشابات غير المشتركات في سوق العمل أو التعليم أو التدريب بخمس مرات مقارنة بنظرائهن من الذكور.

الآثار المترتبة على السياسات

- تحلى الاقتصاد المصري بالمرونة إلى حد كبير أثناء فترة الجائحة، ويرجع الفضل في ذلك لمختلف برامج الاستقرار الكلي خلال السنوات الأخيرة.

- ومع ذلك، تشير المشكلات الهيكلية المتأصلة في مصر المتعلقة بالعمالة والنمو الشامل إلى الحاجة إلى توجيه التركيز لسياسات أكثر هيكلية (البرنامج الهيكلي لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية لعام 2021).
  - يجب توجيه إصلاحات للقطاعات كثيفة العمالة، من أجل توفير المزيد من فرص العمل (خاصة للشباب والنساء)، وبالتالي تنشيط الاقتصاد.
  - من أجل زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، من الضروري:

✓ تحسين مناخ الأعمال التجارية

✓ تسهيل الوصول إلى التمويل، والأراضي، والطاقة، وخاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة

- على المستوى المالي، يعد تغيير أولويات الإنفاق أمرًا أساسيًا لإنشاء حيز مالي وضمان القدرة على تحمل الدين.

شكراً لحسن استماعكم!

أسئلة؟!